إشراف/أمل حزام مدحجي

حملات رقابة على الأسواق مع استقبال رمضان المبارك

صنعاء / سبا :

ناقشت الجهات الرقابية المعنية بحماية المستهلك في اجتماعها، برئاسة وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل، البرامج والخطط التي تم إعدادها لتعزيز عملية الرقابة خاصة خلال شهر رمضان المبارك.

وتطرق الاجتماع إلى آليات تنظيم وتنسيق العمل بين الجهات الرقابية وبما يضمن عدم الازدواجية في تنفيذ نفس المهام، إضافة إلى الإشراف على المعارض والإعلانات والتخفيضات الرمضانية للسلع والخدمات والتأكد من صحتها. وأقر الاجتماع تنفيذ حملات مشتركة للرقابة على الأسواق من قبل الجهات المعنية وعلى وجه الخصوص صحة البيئة ومكاتب الصناعة والتجارة. وكلف بهذا الخصوص مدير مكتب الصناعة والتجارة ومدير عام صحة البيئة بالأمانة إعداد خطة مفصلة لهذه الحملة تشمل تحديد فرق التفتيش وتكاليف النزول والفترات والمواعيد الزمنية وعلى أن يتم تقديم هذه الخطة يوم الخميس القادم.

وفي الاجتماع أكد الوزير المتوكل أهمية التنسيق بين الجهات المعنية بالرقابة على الأسواق من أجل تحقيق حماية المستهلك. مشيراً إلى أن عقد هذا الاجتماع يأتي ضمن مجموعة الإجراءات المكرسة استعداداً لاستقبال شهر رمضان المبارك والذي ينبغي معه مضاعفة الجهود من قبل الجميع، وإعمال الرقابة منذ وقت مبكر قبل وخلال شهر رمضان الكريم.

نائب مدير المؤسسة الاقتصادية منطقة عدن:

المؤسسة تعمل على سد احتياجات المواطنين من المصادر المحلية والخارجية

تأسست المؤسسة الاقتصادية اليمنية عام 1973م وكان الهدف من نشاطها تلبية احتياجات ومستلزمات القوات المسلحة والأمن العام، وبعد عامين تأسست المؤسسة الاستهلاكية وكان الهدف منها توفير احتياجات ومستلزمات أسر أفراد القوات المسلحة والأمن العام، وفي عام 1979م اندمجت المؤسستان وتوحدت الأهداف وتوسعت لتشمل احتياجات ومستلزمات المواطنين في الجمهورية، وفي عام 1993م تم تغيير اسم المؤسسة إلى المؤسسة الاقتصادية اليمنية.

تعد المؤسسة الاقتصادية اليمنية حالياً نقطة تحول في الاقتصاد الوطني من خلال الدور الذي لعبته في شتى المجالات وتؤدي رسالتها المجتمعية والوطنية في تلبية احتياجات ومتطلبات مختلف الشرائح في المجتمع اليمني.

لقاء/محررة الصفحة

منصور عوض السروري

إنشاء فروع مستقلة للمؤسسة

أشار الأخ/ منصور عوض السروري نائب مدير المؤسسة الاقتصادية منطقة عدن إلى أن المؤسسة سعت خلال "36" عاماً إلى توسيع نشاطها في مختلف محافظات الجمهورية وإنشاء فروع خاصة لها مستقلة إدارياً ومالياً حيث بلغت القطاعات "15" قطاعاً تحتوي كافة متطلبات العصر، التي تخدم المواطن والمجتمع، كما أشار إلى أن أهداف المؤسسة الاقتصادية تتمثل في توفير احتياجات ومستلزمات القوات المسلحة والأمن العام وفق المواصفات والخطط المحددة وسد احتياجات المواطنين من المواد الغذائية والسلع الأساسية من أنسب المصادر المحلية والخارجية للحد من نشوء احتكارات واختناقات وذلك وفق خطط وبرامج منسجمة مع السياسة العامة للدولة.

التركيز على الصناعات المعتمدة على الخدمات المحلية

وأضاف في حديثه أن قيام المؤسسة بأي صفقة تخدم عملية التنمية الاقتصادية في اليمن سواء منفردة أو بالمشاركة مع الغير بالتركيز على الصناعات التي تعتمد بالدرجة الأولى على الخدمات المحلية وبالذات لرفع وتقوية نشاطات العاصمة الاقتصادية عدن والمساهمة الفعالة في عملية التسويق الزراعي والحيواني وكذا المشاركة مع رأس المال الوطني والأجنبي في أي استثمار وفق التوجه الاقتصادي العام للدولة.

وأوضح نائب مدير المؤسسة الاقتصادية أن المؤسسة تعتبر صرحاً اقتصادياً يهدف أساساً إلى الحد من نشوء احتكارات في السوق المحلية وتعزيز دور الفروع في محافظة عدن ومنها قطاع إنتاج وتكرير الملح ومصنع البطاريات السائلة وقطاع المطاحن وصوامع الغلال وقطاع الوحدات الإنتاجية، وقطاع التسويق والخدمات الزراعية وقطاع التخزين والتبريد وقطاع تقنية المعلومات وقطاع الإنشاءات وقطاع النقل والصيانة وغير ذلك من الفروع.

كما أكد نائب مدير المؤسسة الاقتصادية أن المؤسسة حاضرة في كل سنة لاستقبال شهر رمضان لدعم المواطن في تحقيق الاستقرار الغذائي في هذا الشهر بالذات في بتوفير المواد الغذائية لقطاعات واسعة من المجتمع والمؤسسات الأمنية والعسكرية من سلع غذائية واحتياجات منزلية ضرورية للمواطن عن طريق المجمعات والقطاعات التابعة لفرع المؤسسة بعدن والتنسيق أيضا مع مؤسسة الصالح الخيرية والتي تعمل على توزيع المساعدات الغذائية المجانية للعائلات الفقيرة والمحتاجة وذوي الدخل المحدود لتسهم في تخفيف

المشاركة مع رأس المال الوطني والأجنبي وفق التوجه الاقتصادي للدولة

الراتب المتوسط للمواطن وارتفاع الأسعار

أمل حزام مدحجي

يحل شهر رمضان الكريم علينا بإطلالته الجميلة و ينعم الناس بالصيام والصلوات وذكر الله والغفران وسمر الليل وتجمع الأهل على طاولة الإفطار. وهنا نسلط الضوء على الوضع الاقتصادي المتدهور في ظل الظروف الصعبة والأزمة المالية العالمية ومشكلة المواطن البسيط المحدود الدخل في مواجهة مصاعب هذا الشهر الكريم وتغطية احتياجاته اليومية من مأكل ومشرب وتوفير مياه الشرب والكهرباء. وإلى جانب ذلك أسعار المواد الغذائية والخضروات من جهة أخرى وارتفاع أسعار المواد من غير رقابة الجهات ذات العلاقة لدعم المواطن في الحد من الصرفيات العشوائية بسبب التلاعب بالأسعار وتعريض المواطن لخسارة مادية كبيرة ستوثر على الدخل الشهري المعتاد والذي يخرج منها بأزمات السلف الدائم بحيث أصبح المواطن البسيط يعتمد اعتماداً كلياً على السلف حتى في الحصول على أهم المواد الغذائية لاستهلاكها بسبب عدم قدرته على الدفع فالراتب المتوسط للموظف الذي يملك شهادة بكالاريوس يصل الى (35) ألف كراتب صاف شهرياً واحتياجات المواطن اكبر مرتين وأحيانا ثلاث مرات من راتبه الشهري، وهكذا تعود المواطن اليمني الاعتماد على السلف للخروج من أزماته الشهرية

ولكن ماذا سيحصل هذا الشهر علماً أن مؤسسة الكهرباء في الآونة الأخيرة لم تعد تدعم المواطن في هذا الفصل الحار في دفع نصف الفاتورة بسبب عدم قدرة المواطن على دفع (15) ألف ريال قيمة استهلاك شهر واحد للكهرباء ولذا كان في السابق يتم تقسيط المبلغ في فترة الصيف الحار وهذا يدعم المواطن ليستطيع تحمل دفع استهلاكه الشهري ولكن للأسف لم تعد مؤسسة الكهرباء تدعم المواطن اليمني الذي يأتي بطرق رسمية لدفع فاتورته بينما تنتشر العشوائية على مستوى محافظات عدن ويستمتع المخالفون يومياً بالأجواء الباردة.

فأين هو العدل إيجاد الحلول والاهم من ذلك دعم المواطن في ظل الظروف الصعبة

ومن جهة أسعار الغاز والتي تكثر حولها الإشاعات وينتشر القلق بين أوساط المواطنين، ولذا نرجو الجهات ذات العلاقة أن تعلن عن الأسعار الرسمية لإنهاء أي تلاعب في الأسعار سوء في الغاز أو غيره من المواد الغذائية المعلبة والتي يتم بيعها بعيدا عن الرقابة حول صلاحيتها للحفاظ على صحة المواطن، كما نرى انه الخضروات والفواكه أصبحت تباع في حالة يرثى لها حتى في السوبر ماركت ولا اعرف اليوم من هي الجهة المسئولة التي يجب أن تتحمل المسؤولية في متابعة مثل تلك الأمور ليشعر المواطن بالأمان وهو يتبضع لتلبية احتياجاته وعدم تعرضه للتسمم لأي سبب كان.

فهل سيأتي يوم يستطيع فيه المواطن الموظف تلقي الدعم بسبب راتبه الضئيل وكفاءته العالية في مجال عمله الذي لا يسمح له بالعمل في مجال أخر والاكتفاء ذاتياً لتلبية احتياجاته البسيطة ومن سيدعم هذا الموظف؟

أسعار العملات العربية أمام الدولار ليوم الأحد الموافق23/ 8/ 2009

العملة	لدولار	العملة	الدولار
دينار كويتي	0.2879	دينار أردني	0.7085
ريال سعودي	3.745	دينار ليبي	1.2278
درهم إماراتي	3.673	ليرة سوري	46.05
دينار بحريني	0.3769	دينار جزائري	73.4
ريال عماني	0.385	دينار تونسي	1.328
ريال قطري	3.6407	درهم مغربي	7.9985
ليرة لبناني	1502.5	دينار عراقي	1153.55
جنيه مصري	5.5405		

أسعار صرف العملات العالمية ليوم أمس الأحد الموافق 23 أغسطس 2009م

العملة	دولار أمريكي	يورو أوروبي	جنيه إسترليني	فرنك سويسري	ين ياباني
دولار أمريكي	1	0.5587	1.6345	0.9266	0.0106
يورو أوروبي	1.79	1	2.9258	1.6586	0.0189
جنيه إسترليني	0.6118	0.3418	1	0.5669	0.0065
فرنك سويسري	1.0792	0.6029	1.764	1	0.0114
ين ياباني	94.725	52.919	154.83	87.7734	1

أسعار صرف المعادن الرئيسية ليوم أمس الأحد الموافق 23 أغسطس 2009م

المعدن	السعر للأوقية	مقدار التغير
ذهب	939	3.2
فضة	13.92	0.055

أسعار النفط في الأسواق العالمية ليوم أمس الأحدالموافق 23 أغسطس 2009م

الخام	السعر	مقدار التغير
نايمكس	67.42	-0.67
برنت الخفيف	69.96	-0.3

الأوضاع الاقتصادية وغلاء المواد الغذائية

نبيل حاجي نائف

فجأة أصبحت كلمة الغلاء «وبالذات غلاء المواد الغذائية» تتردد على كل شفة ولسان في طول العالم وعرضه. فماذا حدث؟ حتى وقت قصير كانت منظمة الأغذية والزراعة العالمية تقول إن الإنتاج العالمي من المواد الغذائية يزيد بنسبة عشرة في المئة على الأقل عن نسبة الاستهلاك. وبموجب معادلات الاقتصاد الحر، فإن الأسعار تنخفض عندما يكون الإنتاج - أو العرض- أكثر من الاستهلاك أو الطلب.

أما اليوم فإن الوضع انقلب رأساً على عقب. فالطلب على المواد الغذائية تجاوز الإنتاج - أو هكذا تبدو الصورة- الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بنسب لم يسبق لها مثيل من قبل، حتى أن فقراء العالم أصبحوا ينفقون 80 في المئة من دخلهم على المواد الغذائية.

إن ارتفاع الأسعار بشكل غير طبيعي يمكن يحدث كل فترة من الزمن، فتحدث قفزات واسعة فى أسعار المواد والسلع، نتيجة أوضاع اقتصادية أو طبيعية أو سياسية هامة وأساسية، مثل الحروب أو عوامل مناخية سيئة، أو غلاء مادة أساسية وهامة جدا، مثل البترول، كما هو حادث الآن.

والذي جعل الوضع الآن على هذه الصورة، وجود فروق في الموارد والقدرات الاقتصادية والحضارية والإدارية والمعرفية بين الدول، ووجود دول صغيرة ضعيفة ومحدودة الإمكانات والموارد، ودول فاشلة في سياساتها وأنظمتها، أو تابعة لغيرها من الدول القوية. لا تستطيع التعامل مع هذا الوضع دون مساعدة الدول الغنية والقوية، وبالتالي يتعرض أفراد هذه الدول لأوضاع معيشية سيئة نتيجة غلاء المواد الغذائية نسبة لدخلهم المتواضع.

أن استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية قد يسبب كارثة جوع وسوء تغذية غير مسبوقة مع كل ما قد تؤدى هذه الكارثة أليه من اضطرابات مجتمعية. يذكر أن ثلثي الفقراء في العالم يعيشون في القارة الآسيوية، حيث لا يتقاضى 1,7 مليارا من الآسيويين أكثر من دولارين في اليوم.

عوامل أسباب الجوع

هذا ويقدر برنامج الغذاء العالمي أن عدد الذين لا يجدون ما يسدون به رمقهم الآن يتجاوز المئة مليون.

وهناك من يقول إن التحدي الأكبر الذي يواجه المجتمع الدولي على المدى الطويل يتمثل بكيفية تحقيق التوازن ما بين تحقيق التنمية المستدامة والتصدي للتغيير المناخي والحفاظ على إنتاج ما يكفى من مواد غذائية.

كان جان زيغلر، المقرر الأممي السابق حول الحق في الغذاء، أول من قرع جرس الإنذار العام الماضي باحتمال حدوث أزمة غذائية في عالم لا ينتج ما يكفى لتغذية ضعف سكانه، بسبب عدم التكافؤ في التوزيع، ونتيجة للجوء الكبير إلى استخدام منتوج الذرة وقصب السكر والصويا في إنتاج الوقود البيولوجي.

ومن أهم عوامل وأسباب الجوع إذا كانت المجاعات التي عرفها العالم خلال فترات محددة تتمثل في نقص في الغذاء، إما بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية، فإن خصوصية الأزمة التي تعانى منها بعض البلدان اليوم تتمثل في توفر الغذاء بكثرة ولكن بأسعار لا يقدر على دفعها عدد كبير من الناس. وهذا ما دفع الناطقة باسم برنامج الغذاء العالمي في جنيف كريستيان بيرتيوم إلى القول «إن المجاعة اليوم اتخذت وجها آخر».

ويوما بعد يوم، تثير الأزمة الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي قادت إلى اندلاع انتفاضات الجوع في العديد من الدول قلق المنظمات الأممية التي بدأت تستعد تحسبا لتفاقم الأوضاع عندما كان الإنسان صياداً وباحثا عن الثمار، كان يجوع عند قلّة الطرائد أو عندما يفشل في صيدها وعندما تقل وتندر الثمار، وكان يجوع أيضاً عندما يسلبه «أو ينافسه « الآخرون في صيده وغذاءه

وعندما أصبح مزارعاً، كان يجوع عندما تكون المواسم سيئة لسبب من الأسباب، وأيضاً عندما يسلبه الآخرون غذاؤه أو أرضه، أو عندما كانت الظروف الطبيعية والكوارث تحرمه من غذائه أو تجعله شحيحاً.

وفى الحالتين كانت التأثيرات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، محدودة وبسيطة. وكان تأثير تزايد السكان بدرجة تفوق توفر الموارد الغذائية أحد الأسباب..